Border Violence Monitoring Network

ILLEGAL PUSH-BACKS AND BORDER VIOLENCE REPORTS

عربي

APRIL 2021

BALKAN REGION

المحتويات

الملخص التنفيذي **3**

العامة **4**
شبكة التقارير 4
المنهجية 4
المصطلحات 4
الاختصارات 4

شائع في العنف الحدودي **5**
الترجمة والعنف اللغوي 5
الإرجاع القسري بالقرب من المعابر الحدودية الرومانية 6
المواقع الحدودية المستخدمة في عمليات الإرجاع القسري في ألبانيا 7
دورة الإرجاع القسري في منطقة ايفروس 8

تحديث بشأن الوضعية **9**

كرواتيا **9**
حكم المحكمة لأسرة مدينة 9

البوسنة والهرسك **10**
وفد من حزب مقاطعة أونا سانا 10
الإخلاء التي قامت به الشرطة في البنايات المهجورة 10
ظروف كوفيد 19 في مخيمات الأسر 11

صربيا **12**
مجموعات اليمين تضايق ساكني البنايات المهجورة 12

اليونان **13**
إغلاق كارا تيبي 13
إرجاع قسري كبير من ساموس 14
النظام الظالم والمراقبة في المخيمات 14

معجم التقارير، أبريل 2020 **15**

هيكل الشبكة للاتصال **17**

ملخص تنفيذي

في أبريل ،شبكة مراقبة العنف على الحدود (بي في ام ان) أبلغت عن 42 عملية رد ،على 1125 شخصًا أثناء التنقل على الحدود عبر البلقان. يجمع هذا التقرير أحدث الشهادات والبيانات المباشرة حول هذه الحوادث ، ويسلط الضوء على الأساليب العنيفة التي تستخدمها الشرطة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. كما يبحث التقرير في تورط جهات فاعلة أخرى في أعمال عنف على الحدود والمناطق الداخلية ، مثل الجماعات اليمينية

قدمت عمليات الإزالة الجماعية من دوريس في شمال غرب ألبانيا ، إلى جانب عمليات الإرجاع القسرى من جزر بحر إيجه مثل ساموس ، تذكيرًا مستمرًا بالطريقة التي تصل بها ممارسات الإرجاع القسري إلى عمق المناطق الداخلية ، فضلاً عن المناطق الحدودية المباشرة. هذا الانتشار للعنف عبر الشرطة في المناطق الحضرية والريفية هو أحد الجوانب التي تم تحليلها في هذا التقرير. هناك أيضًا تحديثات أخرى تتعلق بالمناظر الطبيعية الحدودية والطريقة التي قامت بها السلطات المختلفة بدمج عمليات الإزالة العنيفة في عملها اليومي ، مثل الحدود الرومانية الصربية

حيث كانت من أكثر التطورات إلحاحًا في أبريل / نيسان حكم المحكمة الدستورية بشأن عائلة مدينة حسيني ، فتاة أفغانية تبلغ من العمر 6 سنوات قُتلت خلال عملية إرجاع قسري من كرواتيا. ينظر التقرير في الحكم ، سواء بالنسبة لعائلة مدينة ، أو في السياق الأوسع للانتهاكات المستمرة على حدود كرواتيا. في شهر عندما نشرت شبكة مراقبة العنف عبرالحدود مجموعة بيانات صارخة حول استخدام التعذيب ضد الأشخاص المتنقلين ، ترتبط نتائج المحاكم بسنوات من الأدلة التي تشهد على العنف ضد الأشخاص المتنقلين

إلى جانب هذه الأدلة الخطيرة حول العنف القاتل على الحدود ، يبحث التقرير أيضًا في الحواجز المنهجية وسوء المعاملة المرتبطة بالترجمة أثناء عمليات الإرجاع القسري من دول مثل كرواتيا ورومانيا.حيث توضح الشهادات الصادرة في أبريل / نيسان الطرق المختلفة التي يستخدمها تطبيق القانون كوسيلة لحراسة بوابة الوصول إلى اللجوء ، والاستعانة بمصادر خارجية للاتصال أثناء عمليات الإعادة القسرية ، والاعتداء الجسدي على الأشخاص الذين يُعتبرون مهربين

في منطقة ايفروس ، وثقت شبكة مراقبة العنف عبرالحدود استمرار العديد من الاتجاهات التي تم تحديدها في الأشهر الماضية ، ولا سيما فيما يتعلق الأمر ب: استمرار حدوث عمليات إرجاع قسري متسلسلة من بلغاريا إلى تركيا عبر اليونان ، والاستعانة بمصادر خارجية كالقوارب أثناء عمليات الإعادة القسرية للأشخاص من مجتمع العبور ، و في بعض الأحيان تكون المجموعات مجبرة على القفز في النهر أو البقاء في الجزر وسط النهر إذا تقطعت بهم السبل

في هذه الأثناء ، كان هناك أيضًا تواجد ملحوظ للجماعات اليمينية في أنحاء المواقع العشوائية في صربيا والبوسنة والهرسك ، كما كان هناك ترهيب للأشخاص المتنقلين في أبريل / نيسان. ومن الأمثلة المسجلة زيارة وفد الحزب إلى كانتون أونا سانا ، واستمرار إخلاء الشرطة للمواقع المؤقتة ، ودوريات الحراسة التي تضايق الساكنين في المباني المهجورة بصربيا. يبحث التقرير أيضًا في أوضاع المخيمات في جميع أنحاء المنطقة ، بما في ذلك الظروف المحيطة بـ كوفيد19 ، وإغلاق كامب كارا تيبي ، ونشر تقنيات المراقبة في المراكز اليونانية. حيث تقدم هذه التحديثات معًا فكرة قاتمة عن الطريقة التي يتم بها تنظيم العبور والاستقبال والإزالة بشكل عنيف ضد الأشخاص الذين يتنقلون في البلقان

Border Violence Monitoring Network

العامة

شبكة التقارير

شبكة مراقبة العنف عبر الحدود هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على طول طريق غرب البلقان واليونان ، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الأعضاء مشتركة على قاعدة بيانات شبكة الإنترنت، تُستخدم كمنصة لجمع الشهادات عن عمليات الإعادة القسرية غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الإعادات القسرية المتعددة عبر حدود. عندما يعود الأفراد بإصابات كبيرة أو قصص عن سوء المعاملة ، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص ، إلا أن مجموعات الرد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار موحد لهيكل المقابلات الذي يجمع بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ ، والمواقع الجغرافية ، وأوصاف الضابط ، وصور الإصابات / التقارير الطبية ، وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة

المصطلحات

يُعد مصطلح "الإعادة القسرية" عنصرًا رئيسيًا في الموقف الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016 ، بعد إغلاق طريق البلقان. و يوصف الإعادة القسرية أو الطرد غير الرسمي (بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة من دولة إلى دولة أخرى. وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني و قد أصبحت عمليات الإعادة القسرية جزءًا مهمًا ، وإن كان غير رسمي من نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى

الاختصارات

البوسنة والهرسك - BiH
كرواتيا - HR
صربيا - SRB
سلوفينيا - SLO
رومانيا - ROM
المجر - HUN
الاتحاد الأوروبي - EU
إيطاليا - ITA
ألبانيا - ALB
مقدونيا الشمالية - MNK
اليونان - GRC
تركيا - TUR

شائع في عنف الحدود

الترجمة والعنف اللغوي

يتم إيلاء الكثير من الاهتمام لاستخدام الإيذاء الجسدي والتعذيب أثناء عمليات الصد. هذه الأعمال هي علامات واضحة للعيان لما يمكن أن يعنيه "العنف" للأشخاص المتنقلين على الحدود. ومع ذلك ، غالبًا ما تكون مصحوبة بمجموعة متنوعة من الأساليب الهيكلية والمادية والنفسية الأخرى التي يستخدمها تطبيق القانون. واحدة من هذه ، والتي تعتبر محورية بنفس القدر في تنفيذ عمليات الإرجاع القسري ، هي إساءة استخدام الترجمة والطريقة التي يستخدم بها الضباط العنف اللغوي عند التقاط مجموعات العبور ومعالجتها وإزالتها

تم استجوابه وأخذت بياناته الشخصية وبصمات أصابعه" واضطر إلى التوقيع على ورقة لم يفهمها لعدم وجود (مترجم".(24/01/21

تُظهر الحالات المسجلة مؤخرًا من كرواتيا وسلوفينيا (انظر 3.1) كيف تخلق قوات الشرطة فجوات في الاتصال من خلال تقديم نماذج غير مترجمة لا يستطيع الموقعون فهمها لأنها باللغة الوطنية. تؤدي هذه الأعمال الإدارية بانتظام إلى عمليات صد عنيفة ، في حين أن الإساءة الجسدية والترهيب غالبًا ما يتم حشدهم لإكراه الأشخاص على توقيع المستندات. هذه البيروقراطية ، التي تشمل استخراج الغرامات ، تعمل كخدعة لإضفاء مظهر قانوني زائف على عمليات الرفض. ولكن مع كون عمليات الإعادة نفسها غير قانونية ، فإن إخطارات الترحيل غير المترجمة هذه ، وما تلاها من عدم وجود علاج قانوني ، هي مجرد أمثلة إضافية على الحالات التي تحول فيها حراسة الحدود عن القانون الدولي. ومع ذلك ، يجدر أيضًا تسليط الضوء على أوجه القصور في توجيه الاتحاد الأوروبي الحالي بشأن الإرجاع القسري ، والذي يخلق بالفعل مناطق رمادية كبيرة يمكن للدول الأعضاء من خلالها تجاهل أو اختصار الوصول إلى الترجمة

بالإضافة أيضا إلى هذه الانتهاكات الإدارية ، يجسد ضباط الشرطة أيضًا العنف اللغوي من خلال ممارساتهم أثناء توقيف الأشخاص . عبر حدود متعددة ، توفر الشهادات نمطًا من الترجمة المخصصة التي صممتها قوات الشرطة ، والتي تتطلب من أعضاء المجموعة الذين هم على دراية باللغة الإنجليزية للعمل كوسيط بين الضباط ومجموعة النقل الأوسع. على سبيل المثال ، في قضية من أبريل / نيسان ، أجبر الضباط الكروات أحد أعضاء المجموعة على كتابة أسماء جميع الأشخاص الآخرين وتحويلهم إلى أبجدية لاتينية (انظر 5.14). إلى جانب تحديد هوياتهم ، يُفرض هذا الاستعانة بمصادر خارجية أيضًا على أعضاء المجموعة كوسيلة لمنح أوامر الشرطة ، مثل: خلع ملابسه أو تسليم الأشياء الثمينة أو الاستلقاء على الأرض. وبهذه الطريقة يتم عزل بعض أعضاء المجموعة أو إجبارهم على التوسط بين السلطات وبقية مجموعة العبور. في حالة من رومانيا، يصف المدعى عليه كيف أخبر الضباط عضو المجموعة الذي يمكنه التحدث باللغة الإنجليزية بنقل هذه الرسالة

إذا كان لديك نقود أو هاتف محمول ، ضعهم هنا على> <الأرض. إذا وجدنا هواتف محمولة ، فسنضربك أكثر

في حين تُجبر الجماعات في كثير من الأحيان على المساعدة بشكل فظ في عناصر ردعها ، فإن اللغة تعمل أيضًا كأساس للعنف من منظور الضباط الجناة. تسلط روايات متعددة الضوء على استخدام العنف الشديد ضد المتحدثين باللغة الإنجليزية الذين يُعتقد أنهم متورطون في تهريب مجموعات عبور.إحدى الحالات التوضيحية من يوليو / تموز 2020 تلخص نطاقات العنف اللغوي التي يواجهها الأفراد والجماعات. تعرض المدعى عليه لترجمات خاطئة من قبل مسؤولين من سلطتين وطنيتين ، الذين تجاهلوا طلبه للحصول على اللجوء خلال مقابلة في ترييستا ومركز شرطة سلوفينيا . ثم في سلسلة الإعادة التالية إلى البوسنة والهرسك ، تعرض المدعى عليه لإساءة المعاملة من قبل الشرطة الكرواتية التي فسرت قدرته على التحدث باللغة الإنجليزية كدليل على أنه "قائد" (أو مهرب) ، وبالتالي كان رد فعله من خلال إجراء تفتيش عاري لجسده

وبالمثل، في حالات من كل من كرواتيا ورومانيا،يفيد أعضاء المجموعة عبور الخوف إلى الدولة التي يتحدثون الانجليزية، خوفا من أن ينظر إليها على أنها "دليل"، وبالتالي ضرب بشكل مفرط بسبب علاقتهم التهريب. بعد بالنسبة لأولئك الذين لا يتكلمون اللغة الانجليزية ليس هناك إعفاء من العنف. أعضاء المجموعة صدهم من رومانيا وكرواتيا (انظر 5.11) تقرير يتعرض لهجوم بالعصي وضرب على رأسه لأنهم أجابوا بأنهم لا يمكن أن يتكلموا الإنكليزية. يعمل العنف اللغوي من خلال هذه الممارسات غير الرسمية و المسيئة ، متداخلة مع شبكة السلطات البيروقراطية التي تتلاعب بالتواصل اللفظي والكتابي من أجل تنفيذ عمليات الإرجاع القسري

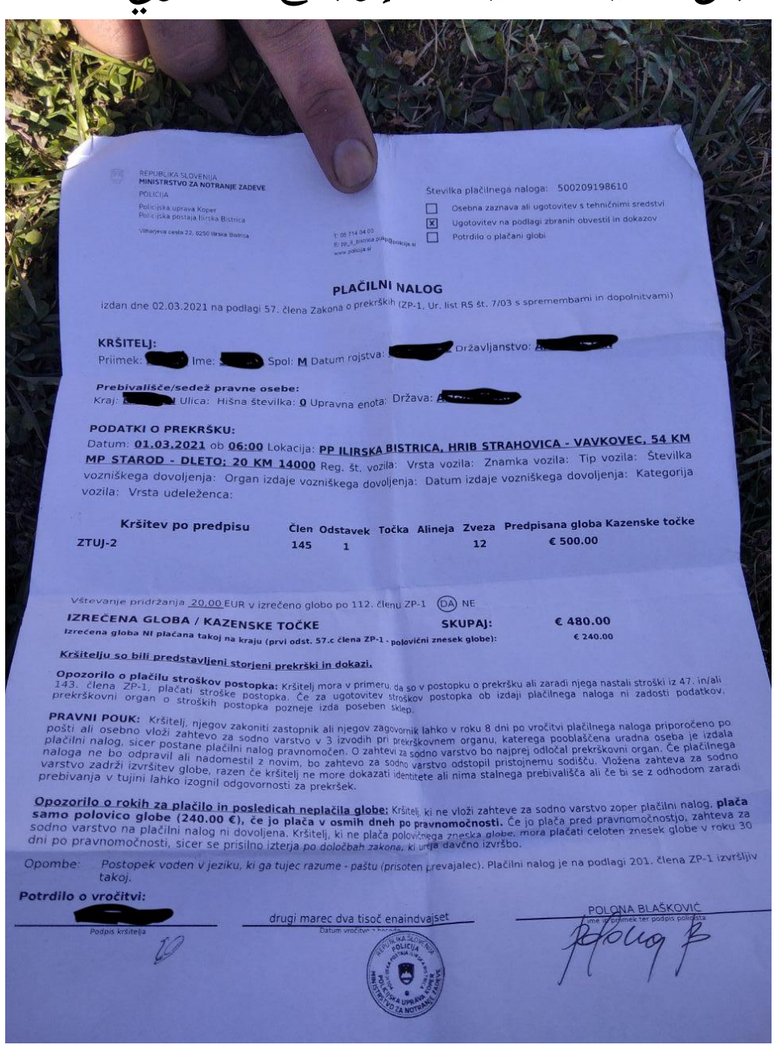

الغرامة الجزائية الصادرة في سلوفينيا خلال سلسلة رد (المصدر :BVMN)

عمليات الإرجاع القسري بالقرب من المعابر الحدودية الرومانية

تحتجز شرطة الحدود الرومانية مجموعة عبور (المصدر: Politia de Frontiera Romana)

منذ خريف عام 2020 ، شهد أعضاء شبكة مراقبة العنف عبر الحدود الذين يجمعون الشهادات في صربيا تحولًا في طرق عبور بالنسبة للأشخاص المتنقلين إلى شرق البلاد. يسافر الآن عدد متزايد للأشخاص المتنقلين من صربيا إلى رومانيا ، وهو اتجاه ينعكس في عدد شهادات الإرجاع القسري التي تم جمعها في تلك المنطقة الحدودية

في شهر أبريل على وجه الخصوص ، جمعت منظمة <نو نام كيتچين> والمساعدات الجماعية عدة شهادات عن عمليات صد من رومانيا إلى صربيا. تسلط هذه الشهادات الضوء على أن عمليات الصد تتم غالبًا في مواقع قريبة جدًا من نقاط العبور الحدودية (بي سي پي) ، وهي نقاط العبور الرسمية على الحدود البرية بين الدول المجاورة. يتم الإبلاغ عن معظم حالات الصد من المنطقة المجاورة لاثنين من < بي سي پي>، الأول في<نافوكو-لونغا>. في إحدى هذه الشهادات، ادعى المدعى عليه أن السلطات ، التي أشار إليها باسم "الكوماندوز" بسبب زيهم الرسمي ، أجبرت مجموعة العبور على الجلوس في نهر صغير على بعد بضع مئات الأمتار فقط من حزب العمال الشيوعي. غُمرت المجموعة في الماء لمدة ساعتين تقريبًا ، وعانت من البرد القارس ، قبل إعادتها إلى صربيا. قبل يوم واحد فقط من رد فعل عنيف آخر حدثت في نفس المنطقة ، مما يشير إلى أن امتداد الحدود بجوار نقاط الحدود القصوى قد يكون نقاطًا متكررة تستخدم لعمليات الإعادة القسرية غير القانونية. الثانية < بي سي پي> المذكورة في الشهادات الأخيرة هي<ستامورا موراڤيتسا-فاتين >. الإرجاع القسري (انظر 2.2) جنوب هذا المعبر ، لتقليد الأساليب المماثلة <المستخدمة في<نافوكو-لونغا

ذه الممارسة جديرة بالملاحظة لأنها تختلف عن الممارسة السائدة المتمثلة في عمليات الصد على الحدود الأخرى حيث تحدث الحوادث في الغالب في مناطق الغابات أو المخفية على طول الحدود الخضراء. وتؤدي الطبيعة السرية لعمليات الإرجاع القسري ، مثل تلك الصادرة عن [illegible]

هالسلطات المخالفة تبذل جهودًا متضافرة لإخفاء أنشطتها. ومع ذلك ، في حالة عمليات الإرجاع القسري الرومانية ، يبدو أن السلطات تستخدم مناطق متوازية من الحدود على مقربة شديدة من نقاط العبور الحدودية. التفسير المحتمل هو أن الشرطة الصربية غالبًا ما تستقبل مجموعات على الحدود ، وبالتالي تستخدم القوات المعنية المنطقة المحيطة بـ <بي سي پي> لتبسيط تبادل مجموعات العبور

أما فيما يتعلق بما إذا كان الضباط الذين ينفذون عمليات الإعادة هذه متمركزين في نقاط العبور الحدودية ، فإن الأدلة ليست واضحة بعد. أشار المشاركون في الاستطلاع إلى وجود العديد من الانقسامات النظامية ، بما في ذلك عناصر مختلفة من شرطة الحدود الرومانية يرتدون زيًا مموهًا وأزياء بحرية (انظر 2.5). بالإضافة إلى ذلك ، يعمل موظفو فرونتكس أيضًا على هذه الحدود بالتنسيق مع السلطات الوطنية. أشارت حالة مسجلة في مارس / آذار إلى وجودهم المزعوم أثناء القبض على مجموعة ، ووصفت كيف قال المدعى عليه

تذكر شارة فرونتكس [الزرقاء] كما راوها على زي بعض" ". الضباط على الحدود التركية والبلغارية

تم القبض على المجموعة وإبعادها إلى صربيا بالقرب من <نافوكو-لونغا بي سي پي> ، مما يشير إلى أن ممارسة عمليات الإرجاع القسري بالقرب من المعابر الرسمية هي نمط يتم تسهيله من قبل جهات فاعلة متعددة في المنطقة الحدودية

نو نام كيتچين - No Name Kitchen
بي سي پي - BCP
نافوكو-لونغا - Navoko-Lunga
ستامورا موراڤيتسا-فاتين - Stamora Moravița-Vatin

الموقع الحدودي المستخدم في ألبانيا

قام المفوض يوهانسون مؤخرًا بزيارة موظفي فرونتكس في ألبانيا ((المصدر:إيلفا جوهانسون

عمليات الإرجاع القسري على مدى الأشهر الثلاثة الماضية ، شهدت <بي في ام إن > بعض التطورات الرئيسية في عمليات الإعادة من ألبانيا إلى اليونان. في تقرير فبراير،عمليات الطرد الجماعي من ميناء مدينة دوريس تم تحليل. فيما يتعلق بهذه الأدلة ، ظهر أيضًا استخدام موقع يشبه المخيم مباشرة على الحدود مع اليونان باعتباره اتجاهًا جديدًا. بصفته نقطة انطلاق لعمليات الإعادة إلى اليونان ،أحد المستجيبين وصف كالتالي

لقد نقلتنا [السلطات] إلى ذلك المكان و قادونا إلى" "الحدود

تم ذكر هذا "المخيم الصغير" ، كما وصفه المشاركون ، في ست شهادات منذ يناير ، والتي ضمت أكثر من 250 شخصًا متنقلًا. ويقال إن الموقع ، الذي يعمل كمكان احتجاز مؤقت ، يقع على بعد 200 متر فقط من المعبر الحدودي في<كاپشتيچاي كريستالوپيغي>. يوصف بأنه يتكون من عدد قليل من الحاويات ، بما في ذلك مرافق الاستحمام ووحدة طبية ، مع مطعم صغير بالقرب منه. أفاد أشخاص أثناء التنقل أنه تم إحضارهم إلى هذا الموقع بعد إلقاء القبض عليهم ، سواء من عمق المناطق الداخلية الألبانية أو بالقرب من الحدود

في هذا الموقع ، يصف المحتجزون أنهم أخذوا بصمات أصابعهم وطلبوا معلومات شخصية من قبل الشرطة ، وأحيانًا بحضور مترجم. بعد ذلك ، بعد إقامة قصيرة لبضع ساعات ، يتم تحميلهم في شاحنات صغيرة أو مركبات لاندروفر وإعادتهم إلى اليونان في منطقة غير محددة من الحدود الخضراء. في بعض الشهادات، أفاد المستجيبون أيضًا أنهم أمضوا الليل في الموقع ، وتم احتجازهم داخل حاويات ينام فيها ما يصل إلى سبعة أشخاص

في العديد من الشهادات عن وجود موظفين دوليين ، تم الإبلاغ على وجود مركبات في الموقع ، والتي أشار إليها المشاركون على أنها وجود فرونتكس. تتوافق هذه التقارير مع مهمة الوكالة الحالية في ألبانيا ، ولكن من الصعب في كثير من الأحيان توثيق دورهم بالنظر إلى مجموعة المهام المتنقلة التي يقوم بها الضباط ، بما في ذلك المراقبة الليلية. أشار تقرير صدر في وقت مبكر من هذا العام من دويتشه فيله إلى وجود روابط بين فرونتكس ونقل الجماعات إلى الشرطة الألبانية قبل عمليات الإعادة القسرية . تضيف مشاهدات الضباط المطابقة لوصفهم في موقع < كاپشتيچاي> وزناً إضافياً لهذه النظرية ، وتثير المزيد من الأسئلة حول الدور السري لفرونتكس في العنف الحدودي عبر المنطقة

بي في ام ان - BVMN
كاپشتيچاي كريستالوپيغي - Kapshticë-Krystallopigi
كاپشتيچاي - Kapshticë

دورة العنف المعاكس في منطقة إفروس

في أبريل ، كشفت الشهادات التي جمعتها <كاپشتيچاي> عن استمرار عدة اتجاهات في عمليات الإرجاع القسري في منطقة ايفروس التي تم توثيقها في الأشهر الماضية. على وجه الخصوص ، تسلط الشهادات الضوء على استمرار حدوث عمليات الإرجاع القسري متسلسلة من بلغاريا إلى تركيا عبر اليونان ، والاستعانة بمصادر خارجية لقيادة القوارب ضمن عمليات الإعادة للأشخاص من مجتمع العبور ، وإجبار مجموعات العبور على القفز من القوارب في منتصف الطريق عبر ايفروس ، فقط إلى تقطعت بهم السبل على جزر في "منطقة حرام" محصورة بين السلطات المعادية على جانبي النهر. على الجانب التركي ، تغير الوضع أيضًا في الشهر الماضي ، والآن يتم احتجاز العديد ممن اعتقلتهم السلطات التركية بعد إعادتهم من اليونان

قام مشروع جسور ، العضو في <بي في ام ان >، بتوثيق عدة حوادث في أبريل من عمليات الإرجاع القسري من بلغاريا ، بما في ذلك كل من عمليات الإعادة المباشرة إلى تركيا (انظر 8.1 و 8.2) ، وعمليات الإعادة المتسلسلة حيث تم دفع مجموعات العبور لأول مرة إلى اليونان قبل أن يتم القبض عليها من قبل السلطات اليونانية ودفعها إلى إفروس. (انظر 9.1). في الحالات التي أعيدت فيها مجموعات العبور مباشرة من بلغاريا ، وصف المستجيبون السلطات البلغارية أنها تجعلهم يعبرون الحدود من خلال "أبواب" غير رسمية أو فتحات في السياج الممتد على طول الحدود البلغارية / التركية (انظر 8.2). في سياق عمليات الإعادة المتسلسلة عبر اليونان ، ذكر المستجيبون أن السلطات البلغارية ألقت القبض عليهم واحتجزتهم أولاً ، قبل طردهم إلى اليونان. من هناك ، تم القبض عليهم من قبل السلطات اليونانية في منطقة الحدود الثلاثية. اتبعت تقارير المخاوف في بلغاريا الاتجاهات التي لوحظت في الأشهر الماضية ، حيث أفاد المستجيبون بأنهم تعرضوا للتهديد أو الهجوم من قبل وحدات الكلاب في لحظة التخوف (انظر 9.1)

أشارت الشهادات الأخيرة (انظر 7.5) أيضًا إلى وجود رعايا دول أخرى (تي سي ان) يعملون لدى السلطات اليونانية في لحظة الإرجاع القسري في نهر ايفروس. اقترح المجيبون مرة أخرى أن مواطني الدول الثالثة ، حيث يُزعم أنهم يعملون بطريقة ما من قبل السلطات اليونانية مع وعد بتقديم أوراق لإضفاء الشرعية على إقامتهم في اليونان أو نوع من تصاريح العمل ، يشاركون بنشاط في عمليات الإعادة القسرية التي تحدث على الحدود اليونانية / التركية

أشارت العديد من الشهادات هذا الشهر أيضًا إلى أن الأشخاص أجبروا على القفز في منتصف نهر إيفروس أثناء عبورهم (انظر 9.1) ، أو تركوا في الجزر أو بالقرب منها في النهر. في إحدى الحوادث التي تمكنت < بي في ام ان > من جمع العديد من الشهادات منها ، تُركت مجموعة كبيرة لعدة أيام في جزيرة حتى أنقذتها السلطات التركية. في حالتين مختلفتين (انظر 7.6 و 9.1) ، هناك أيضًا ذكر لأعضاء المجموعة الذين غرقوا نتيجة إجبارهم على القفز في النهر ، أو تقطعت بهم السبل على الجزر. في حين أنه من الصعب في بعض الأحيان الحصول على تأكيد في مثل هذه الحالات ، في إحدى الشهادات المسجلة هذا الشهر ، تمكن المدعى عليه من التعرف على جثة شخص من مجموعة العبور يشتبه في غرقه ، بعد ظهور أنباء عن وفاة الشخص في الصحافة المحلية

كاپشتيچاي - Kapshticë
تي سي ان - TCN
بي في ام ان - BVMN

تحديث حول الوضع... كرواتيا

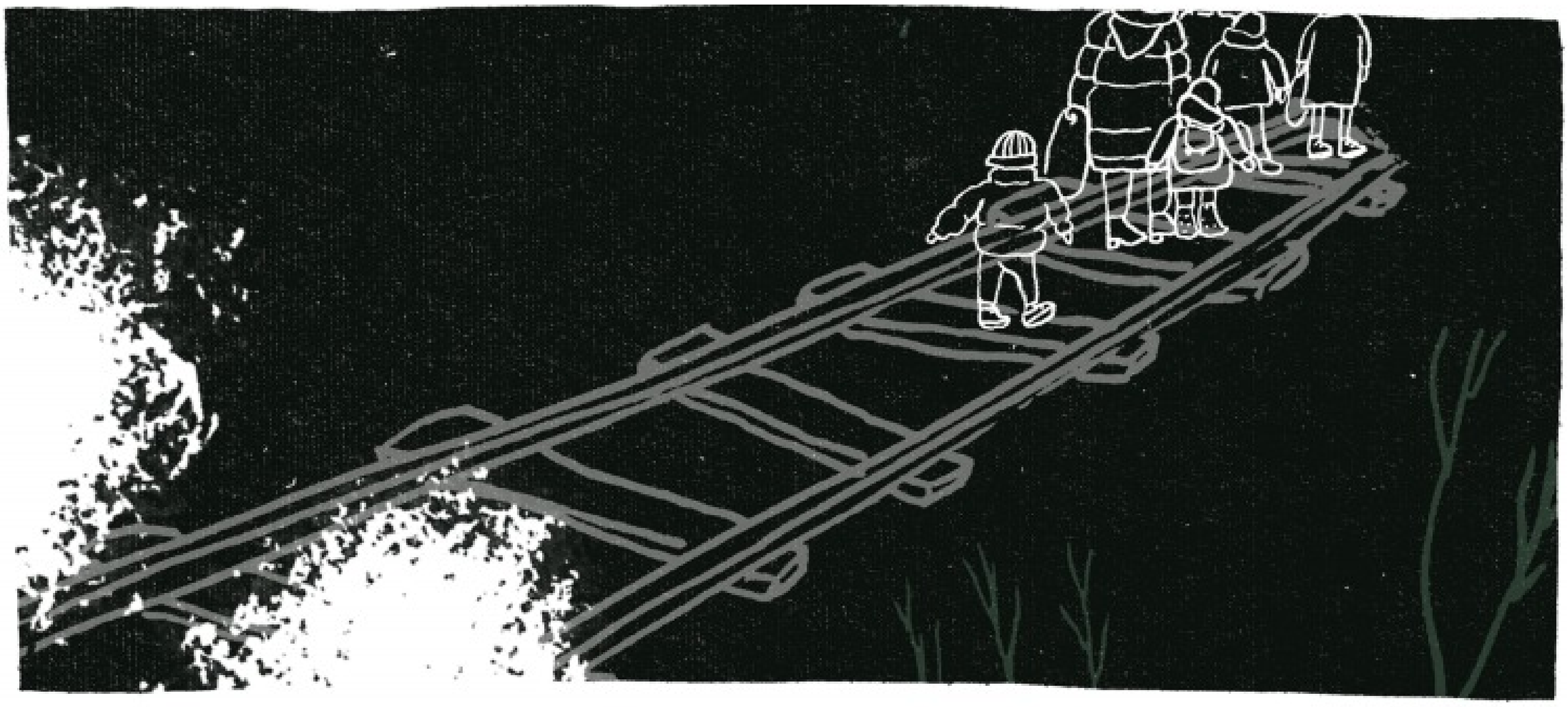

رسوم هزلية مصورة من قبل إينا يوروف حول مقتل مدينة حسيني (المصدر: CMS)

حكم المحكمة لعائلة مدينة

أصدرت المحكمة الدستورية الكرواتية ،حكم القضية في أبريل / نيسان ،حول قضية عائلة أفغانية رحلت إلى صربيا ،بأن حقوقها في اللجوء قد انتهكت وأن الأسرة معرضة لخطر الانتهاكات غير الإنسانية. تم دفع الأسرة إلى الوراء بينما كانت لا تزال حزينة على فقدان ابنتهم البالغة من العمر ست سنوات ، مدينة حسيني ، التي قُتلت على يد قطار خلال معارضة سابقة من كرواتيا في عام 2017. بعد أن عادت إلى كرواتيا بحثًا عن اللجوء ، تم ترحيل الأسرة مرة أخرى بشكل غير قانوني إلى صربيا وجدت المحكمة، والسلطات:

انتهك حقوق الإنسان لأفراد الأسرة وعرّضهم لخطر "التعذيب وسوء المعاملة"

استفاد الحكم من الأدلة من المنظمات غير الحكومية لإثبات أن صربيا ليست "دولة ثالثة آمنة" يمكن إعادة الأسرة إليها.وأكدت أن كرواتيا كانت تمتلك هذه المعرفة لكنها أخفقت في إجراء تقييم مناسب ، وبذلك انتهكت حقوق الأسرة. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة وجدت أيضًا أن السلطات الكرواتية قد عرّضت الأسرة لخطر التعذيب ، وهو ما يتوافق مع البيانات التي نشرتها مؤخرًا <بي في ام ان> حيث وجدت أن 87٪ من حالات الارجاع القسري من كرواتيا تنطوي على استخدام التعذيب ، مع تأثير أكثر من ثلث هذه المجموعات على القصر. صرح عضو الشبكة ، مركز دراسات السلام، أن الحكم هو كالتالي

مهم لحماية العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء الآخرين في كرواتيا الذين لا يستطيعون الوصول إلى سبل الانتصاف والذين حُرموا بشكل منهجي من الحصول على الحماية الدولية

لسوء الحظ ، تظل نتائج المحكمة منفصلة عن النهج الوطنية الحالية ومقاربات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة ، والتي تستمر في التغاضي عن انتهاكات الإعادة على حدود كرواتيا. في أبريل ، زارت المفوضة إيلفا جوهانسون زغرب والتقت برئيس الوزراء الحالي أندريه بلينكوفيتش لمناقشة الميثاق الجديد بشأن الهجرة وترشح كرواتيا لمنطقة شنغن. على الرغم من الأصوات المنتقدة العديدة التي طالبت بأن يكون وضع شنغن مرهونًا باحترام الحقوق الأساسية ،حيث تواصل كرواتيا اتخاذ خطوات أخرى نحو العضوية

في معركة موازية لعائلة مدينة الحسيني من أجل العدالة بشأن القتل غير القانوني لابنتهم ، يتم النظر في القضية حاليًا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (إي سي تي أچ ار). ربما يكون العنصر الأكثر إثارة للغضب في هذا الوضع هو أن عائلة مدينة ليست آخر من يواجه مثل هذه المخاطر القاتلة على حدود كرواتيا. في أبريل ، استمرت التقارير التي أخذها عضو الشبكة نو نام كيتچين> حيث قامت بتسليط الضوء على خط> سكة حديد توفارنيك كموقع إرجاع القسري نشط ، مع دفع عائلة أخرى مكونة من خمسة أفراد (بما في ذلك أطفال لا تتجاوز أعمارهم 8 سنوات) في منتصف الليل. الى صربيا (انظر 4.2). لا تزال مجتمعات العبور وأولئك الذين يتضامنون ينتظرون مواءمة هذه الأحكام القضائية مع الوضع على الأرض ، على الرغم من أن الحكم الأخير هو خطوة حاسمة في ترسيخ هذه المساءلة

بي في ام ان - BVMN
نو نام كيتچين - No Name Kitchen
إي سي تي أچ ار - ECtHR

البوسنة والهرسك

وفد كانتون أونا سانا

في أوائل مارس ، كان العديد من أعضاء حزب <اي اف دي> الألماني الفاشي ، وبعضهم أعضاء في برلمان برلين ، في رحلة إلى كانتون أونا سانا (البوسنة والهرسك). على الرغم من أن زيارتهم لم تصادق عليها حكومة الاتحاد ، فقد رحب بهم رؤساء بلديات مثل بيهاتش ونوفي غراد وتمكنوا من زيارة المخيم في مدينة ليبا. يبدو أن ترحيب السياسيين البوسنيين كان إشارة إلى الاضطرابات المتزايدة بين بعض السكان المحليين تجاه مجتمعات العبور في كانتون ، والتي بلغت ذروتها في هجوم عنيف في فبراير من هذا العام ، وتجدد الاحتجاجات في مدن مثل بيهاتش

في حين أن رحلة حزب سياسي قد تبدو مشابهة لتلك التي قام بها الحراس النازيون الجدد الألمان الذين قاموا بمضايقة اللاجئين في اليونان العام الماضي ، فمن الأفضل فهمها على أنها حيلة لتشكيل الحوار السياسي الألماني حول سلامة دول المنشأ والعبور
في مقطع فيديو على موقع يوتيوب ، أجرى جونار ليندمان ، أحد سياسيي حزب البديل من أجل ألمانيا ، مقابلة مع رجلين باكستانيين ، مؤكداً على حقيقة أن البوسنة بلد آمن ، ويغذي الرواية اليمينية القائلة بأن الأشخاص المتنقلين يسعون في المقام الأول إلى الاستفادة من أوروبا. يفترض أن تكون أنظمة رفاهية سخية. يجب النظر إلى هذه الرحلة في سياق زيارة ليندمان الأخيرة إلى دمشق ، والتي حاول خلالها ترسيخ مكانة سوريا كدولة آمنة ومحكومة جيدًا ، من خلال طرح قضية الاستثمارات الألمانية في البلاد الألماني الاتحادي إلى سوريا وطالبوا ببدء عمليات الترحيل إلى البلاد. في حين أن هذه البقايا لم تنتج بعد أغلبية سياسية في ألمانيا ، إلا أن الدنمارك بصدد إنهاء وضع الإقامة للسوريين على الرغم من الأعمال العدائية المستمرة في البلاد وكذلك المخاطر التي يواجهها السوريون العائدون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد

اي اف دي - AfD

إجلاء الشرطة للساكنين

أعلنت حكومة مقاطعة أونا سانا مرة أخرى أنها ستزيد من السيطرة في المدن من أجل "سلامة" السكان ، وتشديد الرقابة على مجتمع العبور. في أبريل / نيسان ، قالت دائرة شؤون الأجانب (اس اف اي) وحكومة الكانتون إنهم سيكثفون الأنشطة العملياتية وينفذون سلسلة من عمليات الإخلاء لنقل الأشخاص المتنقلين إلى معسكرات. بدأت عملية "النقل" الأولى عندما فتشت إدارة الشؤون الخارجية ستة مبانٍ مهجورة في مدينة بيهاتش ونقلت حوالي مائة شخص إلى مخيم ليبا ، والذي وفقًا لوزير الأمن سيلمو سيكوتيتش سيكتمل في غضون ثلاثة أشهر لإيواء العائلات والقصر غير المصحوبين بذويهم. في 18 أبريل ، قامت إدارة الشؤون الخارجية بالتعاون مع شرطة الحدود والمنظمة الدولية للهجرة - بإخراج الأشخاص من منطقة بوسانسكا بوجنا. تم إخلاء القرفصاء هناك الواقعة بجوار الحدود الكرواتية ، وتم نقل العائلات اللطيفة (بما في ذلك 43 شخصًا) إلى مراكز الاستقبال المؤقتة في< سدرا> و <<بوريچي

ليندمان ليس السياسي الوحيد من حزب البديل الذي سافر إلى سوريا - في عامي 2018 و 2019 ،حزب البديل من أجل ألمانيا الذيسافر أعضاءمن أجل ألمانيا في البرلمان

احتجاج بيهاتش على مجتمعات العبور في المدينة (المصدر :USKinfo.ba)

في 22 أبريل، تجمع مواطنو بيهاتش أمام المبنى المهجور في وسط المدينة ، دوم بنسيرا ، حيث يعيش حوالي 200 شخص متنقل ، للمطالبة بإغلاق المباني المهجورة ونقله. سكان مخيم ليبا. في نهاية أبريل ، بالتعاون مرة أخرى مع أعضاء وزارة الداخلية في كانتون أونا سانا والمنظمة الدولية للهجرة ، نسقت إدارة الشؤون الخارجية إخلاء حوالي ثماني عائلات (32 شخصًا في المجموع) من منزل مهجور في ستاري غراد ، فيلكا كلا دوشا ، حيث تم نقل العائلات إلى المخيمات الرسمية. غادرت معظم العائلات التي تم إجلاؤها المخيمات بعد أيام قليلة للعودة إلى المنازل المهجورة لمحاولة المزيد من المعابر الحدودية. يمثل هذا النمط من عمليات الإخلاء التي تقوم بها الشرطة عنفًا يوميًا وغير مبرر ضد الحركة الداخلية لمجتمع العبور ، ويتحدى حريتهم في الاستقرار خارج المخيمات

اس اف اي - SFA
بوريچي - Borići
سدرا - Sedra

المعسكرات والظروف خلال كوفيد 19

شهد كل من مخيم يوريتشي في وسط بيهاتش ومخيم سيدرا على بعد حوالي 20 كيلومترًا خارج المدينة فترات من الإغلاق بسبب تفشي المرض كوفيد 19 بين المقيمين والموظفين. حيث تم إغلاق مخيم بوريتشي لأكثر من أسبوعين في مارس عندما كانت هناك ثماني حالات مؤكدة. لم يُسمح لأي شخص بالدخول أو المغادرة ، مما يعني أن أولئك الذين تم إعادتهم من كرواتيا اضطروا إلى العثور على سكن بديل. تم إيواء بعض هؤلاء الأشخاص في مخيم سيدرا بدلاً من ذلك ، والذي تم حبسه بدوره لأكثر من أسبوعين في أبريل / نيسان

في مخيم سيدرا ، يتم وضع العائلات العائدة في جزء منفصل من المخيم لمدة أسبوعين. يجب عليهم البقاء في غرفة واحدة ، بعيدًا عن الأشخاص الآخرين. وصفت إحدى العائلات أنه لا يتوفر سوى الماء البارد للغسيل ، وأنه لم يتم تقديم علاجات وقائية أو أعراض ، على الرغم من طلبها

تتضاعف منطقة العزل لكل من حالات كوفيد 19 المشتبه بها والعائلات العائدة من عمليات الإرجاع القسري ، مما يؤدي إلى خطر انتقال العدوى لأولئك الذين لم يتأثروا. حيث أفادت إحدى العائلات التي طُلب منها الحجر الصحي بعد عودتها من كرواتيا أنها حُصرت مرة أخرى في العزل بعد حالة مشتبه بها من شخص يقيم في نفس الطابق الذي يعيش فيه ، على الرغم من عدم ظهور الأعراض على أحد في الأسرة. تم إجراء فحص دم ، لكن لم يتم إبلاغ الأسرة بالنتائج على الفور. بعد أسبوعين فقط ، تم إعطاؤهم تأكيدًا على أنهم قد تم اختبارهم على أنهم سلبيون. تعزز هذه التجارب التجربة المتباينة لـ كوفيد 19 للأشخاص الذين يتنقلون ، والذين يواجهون عوائق متتالية للحماية والعلاج

صربيا

مجموعات الجناح اليميني تضايق الساكنين

في 18 أبريل 2021 ، اقترب العديد من أعضاء مجموعة نارودنا باترولا اليمينية المتطرفة ("الدورية الوطنية") من عربات القطار المهجورة في سومبور بصربيا ، وهي واحدة من المباني المهجورة الرئيسية المعروفة للأشخاص الموجودين على الأرض. - تحرك في المدينة. أجبرت المجموعة الأهلية الرجال الأفغان الذين كانوا هناك في ذلك الوقت على الذهاب معهم إلى مركز الاستقبال خارج المدينة. ولدى الوصول ، قيل إن الأشخاص المتنقلين رفضوا من قبل سلطات المخيم ، ثم اتصلوا أيضًا بالشرطة. اعتقل الضباط أربعة من أعضاء نارودنا باترولا وأخذوهم إلى مركز الشرطة ، حيث مكثوا عدة ساعات هناك

أعقب هذا الحادث احتجاج محلي ضد الأشخاص المتنقلين ، مما سلط الضوء على مناخ العدوان المتزايد تجاه مجتمعات العبور في المنطقة. ويحسب بوابة إخبارية محلية، فقد شارك في المظاهرة أكثر من 100 شخص واستمرت في الانتشار في جميع أنحاء المدينة حتى بعد الإفراج عن المعتقلين من عناصر الدورية. ومن بين الترانيم الرئيسية المستخدمة: لا نريد مهاجرين هنا

بحجة أن الشرطة تحمي مجتمعات العبور على حساب السكان المحليين في صربيا ، فإن نارودنا باترول هي واحدة من أكثر الجماعات اليمينية المتطرفة نشاطًا في البلاد. يشمل تواجدهم عبر الإنترنت أكثر من 13000 شخص في مجموعة فايسبوك الخاصة بهم وأكثر من 40.000 إعجاب على صفحتهم الرئيسية على فايسبوك وحدها (لا تشمل الفروع الإقليمية). في الآونة الأخيرة ، كانت المجموعة تشجع "الدوريات الشعبية" في مدن صربية مختلفة، خاصة في بلغراد وسومبور. يجب قراءة هذا في سياق تصاعد المشاعر اليمينية المتطرفة المعادية للمهاجرين في المنطقة والتي تجسدت في حالات مضايقة الأشخاص المتنقلين من قبل مجموعات وأفراد محليين منظمين ومخصصين

اليونان

إغلاق كارا تيبي

الفيضانات التي حدثت خلال الشتاء في موريا 2.0 (المصدر: فريق موريا للتوعية)

في 24 أبريل 2021 ، أعلنت الحكومة اليونانية أنه سيتم إغلاق مخيم كارا تيبي في ليسفوس. تدار من قبل بلدية ميتيليني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل هناك ، ويسكنها بشكل رئيسي العائلات والأشخاص الذين يعتبرون "ضعفاء" بشكل خاص ، كانت كارا تيبي الأفضل من بين جميع الخيارات غير الكافية بشكل موضوعي عندما يتعلق الأمر بالسكن في المخيمات في ليسفوس. منذ عام 2017 واعتمادا على نهج "النقاط الساخنة" ، تُرك آلاف الأشخاص المتنقلين عالقين في ظروف غير إنسانية وغير آمنة في جزيرة ليسفوس إلى أن أكملوا إجراءات اللجوء الخاصة بهم. مع إغلاق كارا تيبي ، سيتم نقل 400 طالب لجوء ولاجئ تم إيوائهم سابقًا هناك إلى المخيم المؤقت الذي تم بناؤه في أعقاب حريق سبتمبر 2020 ، موريا 2.0. حيث تلقت الحكومة اليونانية بالفعل انتقادات واسعة النطاق للظروف السائدة في هذا المخيم ، حيث أجبر أكثر من 7000 شخص على تحمل فصل الشتاء في خيام واهية ، معرضين لخطر الفيضانات المتكررة ، وبنية تحتية غير كافية لمعايير للنظافة والطعام

ماريا إليانا تونو ، أخصائية نفسية تعمل مع أطباء بلا حدود في الجزيرة ، صرحت في بيان أن "عبثية ليسبوس لا حدود لها على ما يبدو." بدلاً من العمل على إيجاد خيارات سكن كريمة وآمنة لأولئك الذين يلتمسون اللجوء في ليسفوس ، كان رد فعل الدولة هو "تكرار نموذج مخيم موريا" ، والانتقال نحو مناهج كارثية بشكل متزايد. في موريا 2.0 ، يمكن للأشخاص مغادرة المخيم فقط لبضع ساعات في الأسبوع ، و في عزلة عن بقية المجتمع ، ويضطر للعيش في ظروف بائسة

وفي الوقت نفسه ، فإن بناء المخيمات الجديدة الخاضع للرقابة والمغلقة في البر الرئيسي جارية على قدم وساق. في جزيرتي ليروس وخيوس في بحر إيجة ، لا تزال المعارضة المحلية قوية للمواقع الجديدة. ومع ذلك ، تم نشر مناقصة بقيمة 13 مليون يورو للبناء. في ليسفوس ، تمت الموافقة على المخيم ، الذي تبلغ سعته المخطط لها 3000 شخص كموقع ما قبل الاحتجاز لـ 2000 شخص ، من قبل السلطات المحلية ؛ لكن الموقع لا يزال غير واضح

إرجاع قسري كبير من ساموس

في صباح يوم 21 أبريل 2021 ،قارب يحمل 32 شخصًا أثناء التنقل هبط على شاطئ بسيلي أموس ، في جزيرة ساموس اليونانية ، حوالي الساعة 06:30. و عند الوصول ، بسبب الخوف من أن يتم القبض عليهم من قبل السلطات وإعادتهم إلى تركيا ، انقسمت المجموعة إلى عدة مجموعات أصغر انتشرت في جميع أنحاء الغابة. في وقت لاحق من اليوم ، قام السكان المحليون الذين شاهدوا وتحدثوا إلى إحدى المجموعات في منطقة ماراثوكامبوس ، في ساموس الغربية ، بإبلاغ الشرطة وخفر السواحل بالوافدين الجدد.

في المساء ، نشر صحفيون محليون على اتصال بالسكان أخبارًا عن هبوط القارب على وسائل التواصل الاجتماعي. وبحسب ما ورد ، حددت الشرطة واعتقلت أغلبية الـ 32 شخصًا الذين وصلوا إلى ساموس في الساعات الأولى من الصباح. بشكل متضارب ، كان الخط الرسمي الذي قدمته سلطات الموانئ بعد فترة وجيزة ، والذي من المفترض أنه تم تشجيع السكان المحليين على تبنيه و الابلاغ ، هو أنه لم يكن هناك أي حادث ، ولم يخرج أي مهاجر لا في بسيلي أموس ولا في قوتسالاكيا ماراثوكامبوس

في اليوم التالي ، نشر خفر السواحل التركي (تي سي جي) بيانًا على موقعه على الإنترنت مفاده أن "طوفًا به 28 شخصًا يقع قبالة أفسس (كوساداسي) وفي المياه التركية" الساعة 03:55 ليلاً بين 21 و 22 أبريل. من المحتمل جدًا أن الأشخاص الذين عثر عليهم (تي سي جي) كانوا جزءًا من المجموعة التي وصلت إلى ساموس في اليوم السابق وتم طردهم من قبل السلطات اليونانية

بعد خمسة أيام ، في 26 أبريل ، وصلت أم وأطفالها الثلاثة إلى مركز الاستقبال والتحقيق في ساموس وأعربوا عن عزمهم طلب اللجوء. وفقًا لبيانهم ، كانوا من بين 32 شخصًا وصلوا إلى ساموس في 21 أبريل - مما أثار تساؤلات جدية بشأن تصريح السلطات اليونانية أنه لم يكن هناك هبوط للقوارب ولا قادمون جدد. ومع ذلك ، فإن إفادات الأم وشهادات السكان المحليين تعطي صلاحية لتسلسل الأحداث التي وقعت في الفترة من 21 إلى 22 أبريل ، مما يدل على الصد الجماعي لـ 28 شخصًا آخرين إلى تركيا

تي سي جي - TCG

نظام القنطور والمراقبة في المخيمات

وفقًا لـ <الغوريثم واتچ>، تخطط اليونان لإدخال نظام مراقبة شامل في المعسكرات في جزر بحر إيجة. وسيدمج النظام المسمى بالقنطور"نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة وشاشات الفيديو ورحلات الطائرات بدون طيار فوق المنشآت للكشف عن الحوادث وإنذارات انتهاك المحيط بالكاميرات وبوابات التحكم بأجهزة الكشف عن المعادن وأجهزة الأشعة السينية ونظام آلي للإعلانات العامة". يتم تمويل لقنطور بالكامل من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال صندوق الأمن الداخلي وصندوق التعافي

ومما يثير القلق ، هناك عدم تطابق صارخ بين التأكيدات العامة الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي بأن المعسكرات الجديدة في الجزر اليونانية لن يتم "إغلاقها" والطريقة التي يتيح بها الاتحاد الأوروبي إنشاء بحكم الواقع من مراكز احتجاز خلال التمويل التكنولوجي. في السنوات الأخيرة ، لجأ الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد إلى تمويل التقنيات المتقدمة ، بدءًا من تحليق الطائرات بدون طيار فوق المناطق الحدودية والمخيمات إلى "أجهزة كشف الكذب" - لتأمين حدوده واكتشاف الأشخاص أثناء التنقل. يبدو أن هذه التكنولوجيا تضرب تسوية بين الحريات المدنية لمواطني الاتحاد الأوروبي و "حاجتهم" إلى الأمن ، حيث تبدو هذه التقنيات المتقدمة (على الأقل جسديًا) أقل تدخلاً من الأجهزة الأمنية التقليدية. ومع ذلك ، هذا وعد كاذب. تقوض هذه التقنيات بشكل أساسي حقوق حماية البيانات بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات للأشخاص المتنقلين ، وبالتالي تهدد سيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن بسهولة دمج تقنية المراقبة في عمل الشرطة "العادي" ، مما يقوض الحريات المدنية للمواطنين الأوروبيين

الغوريثم واتچ - AlgorithmWatch

مسرد التقارير ، أبريل 2021

سجلت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود 42 حالات معارضة في مارس ، تؤثر على 1125 شخصًا متنقلًا. وكان من بين المتضررين من هذه الحوادث رجال ونساء وأطفال مع أولياء أمور وأطفال غير مصحوبين بذويهم. كما أنهم يمثلون مجموعة سكانية واسعة ، بما في ذلك أشخاص من مصر وتونس والمغرب وأفغانستان وباكستان وسوريا وإيران والعراق وبنغلاديش وكوبا والجزائر وفلسطين واليمن والأردن

(مرة إعادة إلى صربيا (سلسلتان من سلوفينيا ، و 2 من كرواتيا ، و 2 من المجر ، و 5 من رومانيا 11-
(مرة إعادة إلى البوسنة والهرسك (مباشرة من كرواتيا 19-
(رد إلى اليونان (مباشرة من مقدونيا الشمالية 1-
(عملية رد إلى تركيا (سلسلة واحدة من بلغاريا ، و 2 مباشرة من بلغاريا ، و 8 من اليونان 11-

المجر إلى صربيا					
1.1	2 أبريل	13 أبريل	مصر ، تونس ، المغرب	20	1.1
1.2	18 أبريل	20 أبريل	المغرب ، أفغانستان	3	1.2
رومانيا إلى صربيا					
2.1	21 يناير	22 يناير	أفغانستان	30	2.1
2.2	1 أبريل	3 أبريل	أفغانستان	7	2.2
2.3	11 أبريل	21 أبريل	أفغانستان	5	2.3
2.4	20 أبريل	20 أبريل	أفغانستان ، باكستان	5	2.4
2.5	21 أبريل	22 أبريل	أفغانستان	15	2.5
سلوفينيا إلى صربيا					
3.1	24 مارس	28 مارس	باكستان	4	3.1
3.2	8 أبريل	30 أبريل	أفغانستان وباكستان	3	3.2
كرواتيا إلى صربيا					
4.1	23 فبراير	25 فبراير	أفغانستان	20	4.1
4.2	3 أبريل	7 أبريل	أفغانستان ، سوريا ، تونس	7	4.2
كرواتيا إلى البوسنة والهرسك					
5.1	24 فبراير	25 مارس	أفغانستان	4	5.1
5.2	25 فبراير	7 أبريل	أفغانستان ، إيران ، تونس	5	5.2
5.3	2 مارس	13 مارس	أفغانستان	7	5.3
5.4	5 مارس	20 أبريل	باكستان ، بنجلاديش	12	5.4
5.5	10 مارس	25 أبريل	باكستان	11	5.5
5.6	11 مارس	25 مارس	أفغانستان	7	5.6
5.7	11 مارس	13 مارس	أفغانستان	7	5.7
5.8	1 أبريل	27 أبريل	أفغانستان	12	5.8
5.9	1 أبريل	3 أبريل	إيران ، العراق	20	5.9
5.10	2 أبريل	5 أبريل	أفغانستان	20	5.10
5.11	2 أبريل	21 أبريل	باكستان ، أفغانستان ، بنغلاديش	90	5.11
5.12	3 أبريل	4 أبريل	أفغانستان	60	5.12
5.13	3 أبريل	7 أبريل	أفغانستان	18	5.13
5.14	4 أبريل	6 أبريل	أفغانستان	22	5.14
5.15	4 أبريل	7 أبريل	أفغانستان ، العراق	9	5.15
5.16	8 أبريل	11 أبريل	أفغانستان ، باكستان	15	5.16
5.17	12 أبريل	12 أبريل	أفغانستان	3	5.17

5.18	25 أبريل	26 أبريل	أفغانستان	7
5.19	27 أبريل	29 أبريل	كوبا ، إيران	11
	مقدونيا الشمالية إلى اليونان			
6.1	10 أبريل	12 أبريل	المغرب ، الجزائر	4
	اليونان إلى تركيا			
7.1	1 أبريل	5 أبريل	أفغانستان ، باكستان ، بنغلاديش ، سوريا ، العراق ، المغرب ، تونس	80
7.2	2 أبريل	3 أبريل	، باكستان ، بنغلاديش ، سوريا ، تونس	100
7.3	5 أبريل	6 أبريل	باك اسطنبول ، سوريا ، المغرب ، تونس ، مصر	40
7.4	7 أبريل	8 أبريل	أفغانستان ، باكستان ، المغرب ، الجزائر	147
7.5	8 أبريل	3 مايو	أفغانستان ، باكستان ، فلسطين ، سوريا ، اليمن ، الأردن	9
7.6	10 أبريل	13 أبريل	أفغانستان ، فلسطين ، سوريا ، المغرب ، تونس	120
7.7	24 أبريل	25 أبريل	أفغانستان ، باكستان ، سوريا ، المغرب ، الأردن	80
7.8	26 أبريل	28 أبريل	فلسطين ، سوريا ، مصر	40
	بلغاريا إلى تركيا			
8.1	3 أبريل	1 مايو	تونس	2
8.2	13	أبريل 14 أبريل	سوريا	9
	بلغاريا (عبر اليونان) إلى تركيا			
9.1	5	أبريل 6 أبريل	باكستان ، سوريا ، المغرب ، تونس ، مصر	35

5.18
5.19
6.1
7.1
7.2
7.3
7.4
7.5
7.6
7.7
7.8
8.1
8.2
9.1

بنية الشبكة والاتصال

ومقرها
<BVMN>
حيث تقوم على المشاركة الأفقية للمنظمات الأعضاء في مجال التوثيق والمناصرة والإعلام والتحقيق . و تتلقى الشبكة الأموال من خلال المنح الخيرية والتبرعات من الداعمين. تغطي الأموال بشكل أساسي إعانات النقل للمتطوعين في الميدان وتكاليف الموظفين

لمتابعة المزيد عن شبكة مراقبة العنف عبر الحدود ، تحقق من موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والمواد الإخبارية المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي
تابعنا على
< Twitter handleBorder_Violence>
وعلى
<Facebook>
لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على
<mail@borderviolence.eu>
لطلبات الصحافة والإعلام ، يرجى الاتصال ب .
<press@borderviolence.eu>

Border Violence
Monitoring Network